السيف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

المملكة جعلت حقوق المعاقين أساسًا دستوريًا

حقوق/ متابعات

أكد الدكتور أحمد بن صالح السيف، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، خلال كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن المملكة تتخذ من الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا للحكم، التي بدورها تدعو إلى تكريم بني آدم والعدل بينهم والمساواة وعدم التمييز، وذلك برعاية حقوقهم الأساسية، ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة، لذلك جعلت المملكة كفالة حقوقهم أساسًا دستوريًا.

وقال السيف: إنه إعمالًا لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، حيث أصدرت نظامًا لرعاية شؤونهم، وحزمة من التشريعات التي تنظم عملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم، بالإضافة إلى الامتيازات، والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ذات السياق، فقد أصدرت المملكة أنظمة أخرى كنظام الحماية من الإيذاء، إلى جانب نظام حماية الطفل، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأضاف السيف أن المملكة سبّاقة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، إلى جانب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فضلا عن إسهامها في دعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإعاقة، مؤكدًا سعي المملكة في خططها القادمة لتعزيز قضايا الإعاقة من خلال: وضع الإحصائيات الشاملة للمجالات المتعلقة بالإعاقة، وبث المزيد من الوعي الحقوقي بشأن الإعاقة، وبناء القدرات التنفيذية، وإنشاء الآليات التنفيذية مع إيجاد جهة تنسيق حكومية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويُذكر أن هيئة حقوق الإنسان ممثلة في عضو مجلسها الدكتور أحمد بن صالح السيف شاركت في أعمال الدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك التي اختتمت أعمالها في الثامن من شهر أكتوبر ٢٠١٣، بمشاركة ١٩٣ دولة. وناقش المجتمعون عبر عدد من الفعاليات والمؤتمرات طيلة هذه الفترة كل القضايا الدولية والإنسانية والاقتصادية.

كما عقدت الجمعية اجتماعًا رفيع المستوى عن الأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار «سبل المضي قدمًا لوضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده»، ركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليًا.

وقد شمل وفد المملكة في الاجتماع رفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، برئاسة الدكتور أحمد بن صالح السيف، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وعضوية كل من: الدكتور مازن فؤاد خياط عضو مجلس الشورى سابقًا، إضافة إلى هند عبدالعزيز الشويعر منسقة لغة الصم والإشارة في مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، بحضور ومشاركة الدكتور يسف بن طراد السعدون، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والثقافية.

ندوة للنساء ذوات الإعاقة

كما نظمت المملكة على هامش الدورة، ندوة حول التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء ذوات الإعاقة، حيث استضاف المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المُعلمي في نيويورك هذه الندوة.

وقدم الدكتور أحمد السيف ورقة عمل حول الإطار القانوني لحقوق النساء ذوات الإعاقة وبعض أوجه الرعاية الخاصة بهن في المملكة العربية السعودية بين فيها أن للمرأة ذات الإعاقة نفس الأهلية القانونية والقابلية للحقوق كما لغيرها من الرجال ومن النساء الأخريات دون تمييز، كما أن لها حقوقًا وعليها واجبات خاصة تفرضها طبيعتها.

وبين أن المملكة تدرك ما تواجهه النساء ذوات الإعاقة من تمييز مضاعف كونهن نساء من جانب، وذوات إعاقة من جانب آخر، وهو ما يتطلب معه مضاعفة الجهد لمواجهة ما هن عرضة له من التمييز والتهميش والعنف، لذا تعمل الدولة على محاولة مراعاة ذلك في الخطط التنموية وفي التشريعات.

وأضاف، أنه إعمالًا لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، لا تفرق فيه بين الرجل والمرأة في الاعتبار والامتيازات، حيث أصدرت نظامًا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وحزمة من التشريعات، كاللوائح التي تنظم تنفيذ النظام وعملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة.